أكد أن الغطاء النيابي لمساءلة الوزير أوسع من أن تحتويه مناوراته

الصالح: استجواب العمير جاهز ومدعم بالمستندات والأدلة

■ تخبطات وزير النفط في القطاع تهدد مصالح البلاد

■ العمير تجاهل تحقيقات «الحيازات» وازدرى المجلس وجناحه الرقابي

■ سنكشف أسماء المتنفذين من أصحاب الحيازات الزراعية

■ سنُشهد النواب والشعب على التجاوزات الخطيرة في جلسة علنية

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح أن استجوابه المزمع تقديمه إلى وزير النفط د. علي العمير يتعلق بملف التجاوزات في الهيئة العامة لشؤون الزراعة وأيضا بالملف النفطي.

وكشف الصالح في تصريح صحفي أن دائرة الدعم النيابي لصحيفة الاستجواب الذي بات مستحقا تتسع لا سيما بعد التنسيق الذي جرى خلال الأيام الفائتة والذي لا زال مستمرا بغية إنجاح الاستجواب مؤكدا أن الغطاء النيابي للمساءلة التي تحوي حزمة من التجاوزات المدعومة بالوثائق والمستندات أوسع من أن تحتويه مناورات الوزير.

وأوضح أن ملف العمير مُتخم بالتجاوزات والتخبطات ولا أدل على ذلك من القرارات الأخيرة التي أدخلت قطاع النفط في أتون الصراع والتصدّع وباتت تهدد مصالح البلاد في ظل إصرار الوزير على إشباع رغبته في فرض أجندة سطوته دون وجه حق ودون اعتبار لحساسية وحيوية قطاع النفط بالنسبة للكويت.

وقال الصالح أن هذا التخبط سبقه تخبطات أخرى منها الإضرار بمصالح البلاد بوقف عقود مصفاة الزور بدعوى دراسة سلامة الصفقة قبل أن " يضطر " إلى توقيع الصفقة بعد 48 ساعة تحت وطأة بطلان حجج تعطيلها.

واعتبر الصالح أن عدم تجاوب الوزير مع التوصيات الإحدى عشر التي تضمنها تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في الحيازات الزراعية فضلا عن تثبيت اللجنة عدم تعاون الوزير في تقريرها يؤكد استحقاق تحريك المساءلة السياسية تجاه الوزير.

وكشف أن العمير لم يلتزم بتكليف المجلس بإحالة أسماء أصحاب الحيازات الزراعية منذ العام 2006 وحتى الآن مكتفيا بإحالة أسماء المتنازل لهم عن تلك الحيازات إضافة إلى أنه فتح باب التنازل عن الحيازات خلال سريان عمل لجنة التحقيق البرلمانية في عملية أشبه بغسيل الأموال وفي الوقت الذي كان المجلس على أعتاب إقرار تعديلاته في هذا الخصوص.

وقال أن الوزير تجاهل تقرير لجنة التحقيق كما تجاهل تقرير ديوان المحاسبة بشأن مدى استغلال القسائم الزراعية وقسائم تربية الماشية والهجن وغيرها والذي أنجزه الديوان منذ قرابة العامين معتبراً أن ذلك التجاهل يشكل ازدراءً للمجلس وجناحه الرقابي.

وأضاف الصالح " كما أن أسماء المتنفذين الذين مُنحت لهم الحيازات الزراعية والقسائم دون وجه حق يجب الوقوف عليها ولن تمر مرور الكرام ناهيكم عن شركات حصلت على حيازات زراعية دون توافر الشروط فيها والأدهى أن البعض منها شركات وهمية لا وجود لها قانونا ".

وشدد على " أننا لم نعد نملك أي خيار سوى المضي قدما في استجواب العمير أداءً للمسؤولية الوطنية والدستورية والأخلاقية وسنعرض التجاوزات الخطيرة والجسيمة في القطاع النفطي وهيئة الزراعة في جلسة علنية يشهد عليها نواب الأمة والشعب الكويتي ".

شدد على أنه لا يجد أي مبرر لكل هذا الصخب والتصعيد الحاصل

الحمدان: ما يحدث في القطاع النفطي من مناورات ليس في مصلحة الكويت

■ على الجميع إدراك أن شريان البلد النابض هو النفط ولا يقبل الكبير ولا الصغير العبث بقوت أهل الكويت الرئيسي

■ الكل يعلم بنزاهة العمير وحبه وإخلاصه لدفع هذا القطاع لتحقيق الأهداف العليا للكويت

حمود الحمدان

أعرب النائب حمود الحمدان عن أسفه لما يحدث في القطاع النفطي من مناورات ليست في مصلحة الكويت مؤكدا أن كل الأطراف إخوة هدفهم خدمة البلد من أي مكان يوكل إليهم، معتبرا أن المحك هو القدرة الإدارية في النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة من أي منصب أو قطاع.

وأكد الحمدان في تصريح صحافي أن منصب الرئيس التنفيذي لا يرتبط نجاحه بشركه بعينها بل بقدرته على الإدارة والعمل في أي موقع لافتا إلى أنه "لنا في الشركات العالمية أكبر دليل إذ أن تولي القياديين في إكسون موبل وشل و توتال لا يرتبط بالفهم الحرفي الفني بل بالقيادة والنجاح بتحقيق الأهداف المرسومة للشركات".

وأضاف الحمدان أنه "ليس ببعيد انتقال الأخ سامي رشيد من شركة البترول الوطنية وتنصيبه على شركة نفط الكويت رغم الاختلاف الكبير بين الشركتين وكذلك الأخ سعد الشويب الذي انتقل من الصناعات الوطنية إلى مؤسسة البترول الكويتية التي تمثل قمة هرم القطاع النفطي، وأيضا الأخ أسعد السعد الذي انتقل من بيته الذي تربى فيه بشركة البترول الوطنية إلى الكيماويات، وكذلك الأخ فهد العدوه انتقل من شركة نفط الكويت إلى البترول الوطنية".

وشدد الحمدان على أنه لا يجد أي مبرر لكل هذا الصخب والتصعيد الحاصل بعد قرار نقل أخوين فاضلين من اداره لخدمة الكويت لإدارة أخرى بنفس الأهداف مؤكدا أنه على ثقة بنجاح السيد هاشم هاشم والشيخ نايف بالمهمة الجديده الموكلة اليهما.

وأشار الحمدان إلى أنه دائما يغيب عنا الهدف الأسمى في عملنا وهو خدمة الكويت بغض النظر عن المناصب لافتا إلى أننا لم نتعافى بعد من مرض الرياضه وعزل الكويت دوليا بسبب التسرع وغياب الأهداف السامية.

وأكد أننا جميعاً في خدمة الكويت أولا وأخيراً من أي مكان نؤمر بالقيام به وأن على الجميع ادراك أن شريان البلد النابض بالاقتصاد هو النفط ولا يقبل الكبير ولا الصغير العبث بقوت أهل الكويت الرئيسي وإختلاق أمور معينة للتصعيد لتدمير أهم رافد لديمومة هذا الوطن الآمن بقيادة صاحب السمو الأمير حفظه الله.

وأعرب الحمدان عن رجائه للأخوة الأفاضل بأن يجتمعوا ويضعوا جميع المشاكل على جنب، ويبدأوا بالعمل كفريق عمل واحد لحل جميع المشاكل وتنفيذ الأوامر لمصلحة الكويت، مؤكدا أن الكل يعلم بنزاهة وزير النفط علي العمير وحبه وإخلاصه لدفع هذا القطاع لتحقيق الأهداف العليا للكويت.

وقال إذا كان القرار الذي اتخذه الوزير علي العمير تم بناء على قاعدة قانونية صادرة من المرجعية القانونية للدولة فعلى الجميع تنفيذ القرارات ثم التظلم لمن لا يشعر بصحتها أو اللجوء للقضاء، مؤكدا أنه بإمكان الأخوة الجلوس مع الوزير وتوضيح كيفية الاتفاق على جميع ما هو مختلف عليه.

وأكد الحمدان أنه من المؤسف معالجة الأمور من خلال نشر الوثائق والرسائل المتبادلة بين الطرفين بوسائل الإعلام كما أنه من المؤسف أيضا اتهام الوزير أو القياديين ووضعهم بدائرة الشبهات فقط بسبب تدوير أجراه الوزير وفق صلاحياته معتبرا أن هذا كلام نرفضه و نطالب من زعمه بالدليل أو الرجوع إلى الحق.

مؤكدًا أن ما تم ضبطه من متفجرات وأسلحة دليل قاطع لا يحتمل التشكيك على سوء النوايا الإجرامية

الحويلة يشيد بالداخلية البحرينية بعد إسقاطها تنظيما إرهابياً خطيراً

■ النطق السامي أكد أن أمن الكويت لا يتجزأ من أمن واستقرار منظومة مجلس التعاون الخليجي

■ تلاحمنا وتضافرنا تجسد عمليًا وجليًا حين تعرضت الكويت لعدوان غاشم واحتلال آثم عام 1990

محمد الحويلة

أشاد عضو البرلمان العربي النائب د.محمد الحويلة بالجهود الوطنية الموفقة التي قامت بها وزارة الداخلية البحرينية والتي أسفرت عن القبض على عناصر تنظيم إرهابي مكون من 47 شخصًا وإحباط مخططاته لارتكاب أعمال إجرامية تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في البحرين الشقيقة.

مؤكدًا أن ما تم ضبطه من متفجرات وأسلحة دليلًا قاطع لا يحتمل التشكيك على سوء النوايا الاجرامية التي يضمرها هؤلاء الارهابيين والقوى المحرضة لهم لبث العنف والفوضى وترويع الآمنين من المواطنين والمقيمين ليس في البحرين فقط ولكن على مستوى منظومة مجلس التعاون الخليجي الآمنة.

وفي سياق متصل قال الحويلة بالأمس القريب أكد النطق السامي لحضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاة والذي أكد فيه أن أمن الكويت لا يتجزأ من أمن وإستقرا منظومة مجلس التعاون الخليجي وكل تهديد يستهدف أحد دول المجلس انما هو تهديد مباشر لأمن وإستقرار الكويت وسائر دول المجلس نرفضة ونتداعى لصدة ونتعاضد لرده من حيث جاء.

وأشار الحويلة أن تلاحمنا وتضافرنا تجسد عمليًا وجليًا حين تعرضت الكويت لعدوان غاشم وإحتلال آثم عام 1990، كما تجسد كذلك في تدافعنا للمشاركة في عاصفة الحزم بقيادة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية دفاعًا عن أمنها وعن الشرعية في اليمن الشقيقة.

وأكد الحويلة على ضرورة تجذير وتدعيم التنسيق والتعاون بين دول الخليج على كافة الأصعدة والمستويات والمجالات حتى تكون كيان خليجي له تأثيره وثقل بما يحقق مصالح وشعوب الدول الأعضاء، قادر على صد ومواجهة موجات التطرف والإرهاب التي تغلغلت في المنطقة

مما يجعل الانتهاء منها في وقتها المحدد أمراً مستحيلاً

طنا: هناك تلاعب واضح في مشروعي مستشفى الجهراء ومجمع الوزارات

محمد طنا

حذر النائب محمد طنا الجهات القائمة على المشاريع في محافظة الجهراء من التلاعب والتأخير وتعمد تعطيل المشاريع معتبرا ان محافظة الجهراء من أقل المحافظات في دولة الكويت التي تتمتع بالخدمات.

وبين طنا أن هناك تلاعب واضح في مشروعي مستشفى الجهراء ومجمع الوزارات في الجهراء مما يجعل الانتهاء من المشاريع في وقتها المحدد أمر مستحيل.

وطالب طنا الجهات القائمة والمشرفة على مشروع مستشفى الجهراء ومشروع مجمع الوزارات بسرعة العمل والانجاز ومتابعة المشروع لخدمة أهالي الجهراء والمناطق الجديدة المزمع إنشائها مبينا ان بعض المقاولين لايسيرون وفق جداول محددة ويتعمدون التأخير ولابد من محاسبتهم.

وختم طنا تصريحة بانه سيوجه ادواته الرقابية في المتابعة والمراقبة والمحاسبة باتجاة المسؤولين المقصرين في عملهم ومتابعة المشاريع المهمة والحيوية في الجهراء.

رصد الأنشطة البرلمانية خلال الأسبوع الأول من دور الانعقاد الرابع

«اتجاهات»: النطق السامي ومستقبل الرياضة والخدمات الصحية واستجواب طنا أبرز القضايا المثارة

اهتمامات النواب خلال الأسبوع الاول من دور الانعقاد الرابع

قضايا الأسئلة المقدمة في الاسبوع الاول من دور الانعقاد العادي الرابع

أعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال الاسبوع الاول من دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر، وتوصل «اتجاهات» الى أن اهتمامات النواب ركزت على مناقشة النطق السامي ومستقبل الرياضة الكويتية والخدمات الصحية وقانون الاعلام الالكتروني واستجواب طنا لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح، كما قدم النواب 15 سؤالا برلمانيا، واقتراحا بقانون، ورغبة نيابية واحدة، و7 تهديدات بتفعيل اداة الاستجواب، واستجوابا فعليا واحدا.

القضايا المثارة

أكد «اتجاهات» أن النطق السامي لسمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد، في بداية دور الانعقاد تصدر اهتمامات النواب، حيث ناقشه 26 نائبا، فقد أشاد النائب مطيع العازمي بمواقف وحكمة سمو الأمير في لم شمل الأسرة، واعتبر أن الظروف الأمنية الحالية تقتضي اقرار الاتفاقية الامنية الخليجية. وقال الحمدان «خطاب صاحب السمو يدعونا لعدم استغلال الطائفية من أجل الشهرة وعلينا الامتثال وعدم الإنجرار والاستمرار بالمرجعية الخليجية»، ومن جانبه لفت طنا إلى ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية كنهج أميري راسخ داعيا إلى النظر في ملف البدون لأن عدم حسمه يسئ لسمعة الوطن.

الرياضة الكويتية

حلت الرياضة في الترتيب الثاني حيث تناولها (13) نائبا، استنكروا خلالها تراجع التصنيف العالمي للرياضة الكويتية، فمن جانبه قال النصف إن هناك عصابة دمرت الرياضة الكويتية، واعتبر دشتي حرمان المنتخب وتكملة تصفيات كأس العالم 2018 كارثة مطالبا بملاحقة اتحاد الكرة اللجنة الأولمبية أمام المحاكم السويسرية. وبدوره كرئيس لجنة الشباب أكد المعيوف أن اولوية اللجنة هي قوانين الرياضة ومناقشة الوضع الرياضي.

مكافحة الفساد

جاءت المناقشات الخاصة بجهود مكافحة الفساد في الترتيب الثالث بواقع (9) تكرارات، حيث أشاد النائب محمد الحويلة بالخطوات التي اتخذتها هيئة مكافحة الفساد لتفعيل دورها وتطبيق قانونها، من خلال التوعية بمواد القانون وتلقي إقرارات الذمة المالية وفحصها، وإحالة ملفات فساد الى النيابة العامة، وأكد السهلي على أولوية عمل الهيئة وما تمثله من أهمية داخل المجتمع الكويتي، ومن ناحية أخرى رفض النائب نبيل الفضل التسرع في تقييم مستوى عمل الهيئة معتبراً أن ما تقوم به من تلقي إقرارات ذمة مالية وإحالة للنيابة بهذه السرعة ليس كافيا للحكم عليها.

الخدمات الصحية

أشاد النائب عبدالله المعيوف بالدور المهني لوزير الصحة، ووجه عسكر العنزي الشكر للعبيدي مؤكدا أنه يعمل بجد وارتقى فعلا بالخدمة الصحية، ومن ناحية أخرى طالب النواب (حمد الهرشاني، وعبدالله العدواني، وماضي الهاجري ومحمد الرشيدي ونبيل الفضل) وزير الصحة بإقالة مدير المكتب الصحي في ألمانيا «لتعامله السيئ» مع المرضى الكويتيين، وتعطيل إجراءاتهم.

قانون الإعلام الإلكتروني: وفي الترتيب الخامس حلت مناقشات قانون الإعلام الإلكتروني حيث أشاد الجيران بمشروع القانون مؤكدا أنه يعزز الحرية المسؤولة ويحفظ كرامة الناس ويضع حدا قانونيا للتجاوزات الغير موضوعية، واتفق الحريص مع القيمة التي يمثلها القانون في ظل التطور التكنولوجي والتقني في نشر المعلومات، ومن جانبه هاجم عاشور المشروع مطالبا بسحب القانون لمخالفته الصريحة للدستور وتكميمه للأفواه وتقييده للحريات، مؤكدا أن القانون يتطلب مراجعة شاملة ليواكب التطور في المواثيق الدولية.

استجواب وزيرة الشؤون

مناقشات النواب حول الاستجواب الموجه لوزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح كانت في الترتيب السادس من حيث الأهمية، فقد أكد النصف على جدارة الوزيرة بمنصبها ومواجهتها للعديد من الملفات، مشيرا أن الوزيرة حولت 650 شركة للتحقيق، و114 عضو جمعية تعاونية الى النيابة، وكسبت 90% من القضايا سواء المرفوعة من الوزارة أو على الوزارة، وشدد المعيوف على ضرورة أن تعالج الوزيرة الصبيح الملاحظات التي ذكرها النائب المستجوب، وكذلك تنفيذ التوصيات التي ستصدر عن لجنة التحقيق البرلمانية في تعيينات هيئة القوى العاملة.

تدوير النفط

أعرب النائب القضيبي عن استيائه من قرار وزير النفط بتدوير هاشم هاشم بصورة غير قانونية، لاسيما أن القرار جاء بعد إيقاف رئيس الوزراء مناقصة الأنابيب النفطية وإحالتها إلى ديوان المحاسبة لمراجعتها، وبالمقابل أشاد ماجد موسى المطيري بموقف العمير بنقل رئيس شركة نفط الكويت للشركه الكويتيه للاستكشافات البتروليه الخارجيه واعتبرها من الإجراءات الإصلاحية، وقال حماد «الهجوم على وزير النفط غير مستغرب لأنه ضرب مصالح البعض وأولهم النائب المبطلة عضويته صاحب العقود بشركة نفط الكويت».

ملف الإسكان أعلن الطريجي أنه سيتبنى اقتراحا بقانون لرفع القرض الإسكاني من 70 الف دينار إلى 100 الف دينار، مقابل إلغاء تقديمات المواد الإنشائية المدعومة، وكشف النصف أن المرحلة المقبلة ستشهد متابعة ومراقبة لأعمال المؤسسة العامة للرعاية السكنية في توفير وتوزيع الوحدات وفق الجداول المعلنة، مشيدا بجهود العاملين فيها خلال الفترة الماضية في تسريع عجلة توزيع القسائم، وانتقد طنا أحقية قيادات القطاع النفطي بالرعاية السكنية في الاحمدي رغم وجود مساكن لهم.

الأسئلة البرلمانية

وأشار «اتجاهات» الى أن الأسبوع الماضي شهد 15 سؤالا برلمانيا، وزعت على 9 قضايا في مقدمتها النفط بواقع 5 أسئلة أبرزها (مناقصة انابيب النفط – الحزمة الرابعة لمشروع مصفاة الزور) ثم جاءت قضايا الفساد بسؤالين عن (التحقيق في فضيحة الرشوة لجلب ممرضات من الخارج– اعتداء على اموال المنظمة الاسلامية للعلوم الطبية من قبل رئيسها) ومعها في نفس الترتيب التعليم بسؤالين، بينما حصلت بقية القضايا على سؤال واحد وهي (المالية – البنية التحتية– الاتصالات – الصحة – الرياضة– الشؤون الوظيفية)

وأوضح «اتجاهات» أن الاسئلة قدمها 8 نواب، في مقدمتهم الطريجي بواقع 4 اسئلة، يليه كل من فيصل الكندري –النصف – خليل أبل– احمد القضيبي)، بواقع سؤالين لكل منهم، وفي الترتيب الثالث والأخير جاء اربعة نواب هم (حمود الحمدان، فيصل الشايع، محمد الهدية)، بواقع سؤال واحد لكل منهم.

وأضاف «اتجاهات» أن الاسئلة استهدفت 6 وزراء في مقدمتهم محمد العبدالله بواقع 4 أسئلة يليه كل من (العمير – العيسى – العبيدي)، بواقع 3 اسئلة لكل منهم، ثم الكندري بسؤالين، بينما نال سلمان الحمود سؤالا واحدا.

اقتراحات القوانين

بين «اتجاهات» أن المجلس شهد خلال الفترة الماضية تقديم اقتراح واحد بتعديل قانون استغلال القسائم والبيوت المخصصة للسكن الخاص من خمسة نواب هم الكندري والجبري والخنفور والرشيدي وطنا.

الرغبات النيابية

كما شهدت قاعة عبدالله السالم تقديم رغبة نيابية واحدة من الحويلة لانشاء نظام طبي الكتروني موحد يربط جميع المستشفيات والمستوصفات الحكومية بقاعدة بيانات تشمل جميع الملفات الطبية للمواطنين.

التهديدات

أوضح «اتجاهات» أن 7 نواب لوحوا بتفعيل اداة الاستجواب ضد رئيس الحكومة و4 وزراء، حيث أكد الحويلة أن الفترة التي أعطيت لتقييم عمل الحكومة قد انتهت وحان وقت محاسبتها، كما وجه الشايع تهديدا للحكومة في حال عدم اتخاذ اجراءات للحيلولة دون تكرار أخطاء حادثة الايداعات، كما هدد القضيبي والصالح باستجواب العمير على خلفية تجاوزات في القطاع النفطي وملف الحيازات الزراعية، وهدد الجيران وزير التعليم بسبب تعديل المناهج والقرارات الادارية والملاحظات المالية، ولوح النصف باستجواب وزير الصحة بسبب عدم الرد على اسئلة النواب، وجاء التهديد الأخير من طنا لوزيرة الشؤون في حال عدم تنفيذ توصيات الاستجواب السابق التي أقرها مجلس الأمة.